حركة التغيير وتشكل المشهد السياسي في العراق

ا.د. حيدر علي حسين
كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

قد يختلف الطرح الفكري في هذه الورقة عن اتجاهات تناول موضوع الندوة ، فالمساحة السياسية تحيلنا الى البحث بأطار اخر، يصب في زاوية التغيير ايضا، لكن على وفق مديات مختلفة ، تتركز على اتجاهات التغيير في المشهد السياسي العراقي وان كانت برؤية مستقبلية، فهذا لا يعني عدم وجود امتداد تاريخي لها في بيئة التغيير العراقية. من جانب اخر نقصد في هذه الورقة ان مديات التغيير هذه تحدث نتيجة حركة التغيير الدينامية وليس نتيجة حركات التغيير التي تستمد فلسفتها في التغيير من معطيات الحركة اساسا .

وتنطلق رؤيتنا في هذا الاتجاه من معالجة اشكالية محددة تتركز في حركة التغيير كحالة مستمرة وفاعلة تسهم في بناء الدولة ، وما تتضمنه هذه الحالة من معطيات ومستويات متعددة .

لذا كان التوجه في صدد هذا الموضوع متركزا على مناقشة افتراض اساس يحيلنا الى الحديث عن ان حركة التغيير في العراق ادت الى صياغات على مستوى طبيعة انظمة الحكم وتوجهاتها والبناء الفكري السياسي للدولة والاطر العامة لبنائها، وهي مستمرة على وفق عوامل تنبثق من المجتمع والدولة والبيئة الخارجية ولها امتدادات مستقبلية.

بداية الامر لابد أن نفهم التغيير بشكل اساسي، وايضا أن نفهم العلوم الاجتماعية والبنى الاجتماعية، ثم ندخل إلى موضوعة التغيير السياسي ونتائج. فالتغيير يعني التحول من شئ الى اخر، بمعنى جعل الشيء على غير ما كان عليه.

والتغيير بمعنى التحول هو الانتقال من حال إلى حال اخر جديد، بمعنى اخر التحول من نقطة معلومة إلى نقطة معلومة اخرى، فيأخذ بتركيبة صورية محددة يمكن ان تنقسم الى مسارين :

الاول: مسار يفهم بدلالة احداث اختلاف في مضمون الصورة الذاتية

الثاني : مسار باتجاه التحول جراء احلال شئ بأخر اي استبدال الشيء بغيره.

ومن المسارين يمكن تحديد معطى مهم في حركة التغيير ، وهي ان هناك انماط للتغيير ومن خلال هذه الانماط فأن التغيير السياسى يمكن تحليله وفق ثلاث مستويات:

معدل التغيير وحيز او مجال التغيير ومسار او وجهة التغيير.

ولابد من ان نشير الى ان التغيير في العلوم الاجتماعية هو تحول ملحوظ في المعطى أو الشئ الكامن، والتغيير الاجتماعي هو حالة التحول التي تطرا على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن مما يولد تغييرا محددا على المستوى الوظيفي والقيمي وانماط العلاقات السائدة في المجتمع، وكذلك هو انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة متطورة اكثر

اما التغيير السياسي وفيما لو نظرنا اليه في اطار التغيير الحاصل في العلوم الاجتماعية فهو الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي.

وهذه هي النقطة الجوهرية، أي تغيير دستوري ينطوي على تغيير في توازن القوى، وايضا ينطوي على تغيير في موازين القوى بين الجهات أو الفعاليات الناشطة داخل المجتمع، اذا هو اعادة التأثير السياسي داخل المجتمع، كذلك التغيير السياسي يرمز لمجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع، أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الاهداف وبما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوى، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها، أو في احيان اخرى يكون التغيير على مستوى اقليمي أو دولي، بالتالي يكون التغيير في موازين القوى بين عدة دول على وفق عوامل محددة هي :

العامل الاول: وجود اتجاه عام يولد مطالب نحو التحول إلى صيغة ايجابية تخدم مصالح الافراد وتلبي حقوقهم.

العامل الثاني: وجود تحول في مكانة وتاثير ونفوذ بعض الحركات الفاعلة بالمجتمع مما يولد معطيات تغيير جديدة على مستوى التداول السلمي .

العامل الثالث: يأتي التغيير لأجل ثبات اليات التداول السلمي للسلطة في الحالات الديمقراطية وبالتالي توزيع الادوار السياسية.

العامل الرابع: وجود فاعل خارجي من قبل دول ومنظمات، وتأخذ هذه الضغوط اشكال مختلفة (اقتصادية / سياسية / عسكرية).

والتغيير ببعده السياسي هو مجمل التحولات التي تطرأ على الهياكل السياسية في المجتمع أو العمليات السياسية وحركة ومجالات التفاعلات بين القوى السياسية وحتى الاهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول. او يمكن ان نعطي مقاربة اخرى للتغيير ببعده السياسي، تنطلق من الانتقال من حالة الى اخرى بفعل عوامل ذاتية وموضوعية كامنة في الدولة او بفعل التأثير الخارجي مما يؤدي الى احداث تحول جذري في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وايديولوجيتها .

وقد يفضي التغيير الى طروحات معكوسة في المفهوم اي الانحدار والتراجع نتيجة حركة التغيير التي تتحكم بها معطيات تسير نحو التدهور بدلا من التطور .

وبالنسبة لموضوع العراق وحركات التغيير في تاريخية المعاصر ، فأن رؤيتنا في هذا المجال تسير باتجاه الحديث عن حركة التغيير بعامة والتي تاثيرت بها حركات التغيير في العراق، وهو جزء اساس من الافتراض الذي تنطلق منه هذه الرؤية ، لذا وفي هذا السياق فان تجربة التاريخ في العراق تؤكد ما تقدم. اذ لابد ان نشير الى ان حدث الاحتلال الذي ترتب عليه تحول سياسي كبير بالنسبة لتكوين المشهد العراقي يعد حقبة مفصلية بين مرحلتين أساسيتين:

الآولى مرحلة التأسيس والثانية مرحلة اعادة التشكيل .

المرحلة الاولى, امتدت منذ حصل العراق على الاستقلال عام 1932 حتى عام احتلاله واما عن المرحلة الثانية, والتي امتدت منذ عام 2003 ولا زالت مستمرة, فالسياسات التي اعقبت هذا التاريخ

اوجدت بيئة تغيير متفاعلة في العراق بدا من العملية السياسية وصولا الى التغيير في تركيبة الفرد والمجتمع .

وتجدر الاشارة الى ان حركة التغيير الجارية في المشهد السياسي العراقي لم تتبلور من فراغ وانما جاءت لتحاكي متطلبات كل مرحلة واحتياجاتها، والاسس التي استند عليها مسار التغيير ومن جانب اخر هي تعني استجابة لذلك، او هي نتاج عن واقع وتراكمات محددة تنبثق منها عوامل التغيير، وترتكز على ابعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وامنية وايديولوجية، تهئ البيئة للتغيير بمعطيات فاعلة تقود نحو الحديث عن رؤية تفسيرية احتمالية لمجالات التغيير في العراق

هذه المعطيات يمكن ان تطرح رؤية ببعد تحليلي فيما يتعلق بحركة التغيير في العراق سواء التي شهدها تأريخه المعاصر اوالجارية في المرحلة الراهنة اوالبعد المستقبلي .

فالتحولات الدراماتيكية التي شهدها العراق بالتزامن مع تغيير النظام وانهيار الدولة والتحول من حالة الدولة القائمة الى حالة التردي والتفكيك واعادة التركيب مثل نقطة جوهرية في مسار التغيير في العراق،اما المرحلة الاخرى فتفترض الحديث عن طروحات التغيير القائمة على تصاعد حالة التدهور الداخلي،وضعف امكانيات التاثير الخارجي. وهذا يعني ان اتجاهات التغيير انحدرت نحو معطيات سلبية تقود الى تغيير نحو الاسوأ.

وبالتاكيد لا يمكن القبول بأستمرار هذه المعطيات ونتائجها ، فالتغيير يطال كل المستويات وينقلها الى حالة اخرى ، وهنا يمكن الاشارة الى حركة التغيير في العراق على وفق رؤية افتراضية قوامها هناك اتجاه لتطور الاداء السياسي الداخلي، وانعكاسه على الفعل السياسي الخارجي بفعل ادوات التغيير المتفاعلة، اي بداية مرحلة تغيير جديدة ببعد مختلف. وهذا ما يحيلنا الى الحديث عن إقتران مشهد التغيير العراقي, خلال المرحلة الممتدة منذ التأسيس حتى حدث الانهيار ومن ثم النهوض بالتفكير في افتراض التغيير على مستوى البيئة الداخلية السياسية ومستوى فاعلية الدور الخارجي بالاستناد الى حسابات نوعية وكمية, مما سيدفع بلا شك الى أقتران مستقبل حركة التغيير في العراق بتصاعد الارتقاء الداخلي وفاعلية التأثير ضمن نطاق البيئة الخارجية .

هذا الاتجاه من الطرح ببعده المستقبلي النسبي لا يعني نهاية المسار المفترض للانتقالات المتحققة في حركة التغيير بالمشهد العراقي، وانما تفتح المجال للتفكير مجددا بافتراضات منطقية لادامة حركة التغيير لكن نحو مجالات اكثر ثباتا مع امكانية تحقق افتراضات المستقبل الايجبية الذي سيقود الى اعادة تشكيل المشهد السياسي العراقي على وفق محددات متجددة تلقي بظلالها على مسار حركة التفاعل السياسي والاجتماعي الذي يعد منبع التغيير وحركته في البيئة العراقية ، لتكون حركة التغيير باعثا دوريا على الانتقال الهيكلي بالدولة من وضع او مشهد نحو مشهد اخر اكثر دقة في التفاصيل من السابق، وصولا الى مرحلة قد تتمتع بالاستقرار النسبي الذي تغذيه عوامل منسجمة، مع كون هذه البيئة هي بالاساس باعثا للتغيير وبذلك فهي عامل تأثير في عملية التغيير والتحول الشامل. إذ أن أي تحول لن يجد طريقه للاستقرار اذا ابتعد عن وجود بيئة سياسية مستقرة وناشطة ودافعة لهذا التحول. وعلى اساس هذا الطرح الذي يتناول المقومات الواجب توفرها لفاعلية حركة التغيير، فينبغي وجود بيئة ملائمة ترتكز الى بعد ثقافي سياسي وفواعل التغيير ومعادلة متوازنة بين قوى التغيير مع تبلور نموذج يهدف الى وضع شروط تكون المشهد المستقبلي.